ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال افريقيا

هل يمكن لاتفاقيات مبادلة العملات الثنائية التي أبرمتها الصين أن تُقوِّض هيمنة صندوق النقد الدولي في إفريقيا؟

الجزء الثاني: دروس لتعزيز السيادة الاقتصادية في أفريقيا وتونس

سلسلة أوراق البحوث الاقتصادية
مؤسسة روزا لوكسمبورغ – مكتب شمال أفريقيا
ديسمبر 2025

إيناس داي
مهى بن قدحة

إيناس داي
هي باحثة شابة وطالبة في معهد العلوم السياسية بباريس تتناول أعمالها إعادة التشكيل السياسي والاقتصادي في تونس وشمال إفريقيا. وتحلل أبحاثها النقدية نماذج التنمية عبر اللامساواة الهيكلية، والعدالة المناخية، وديناميكيات التعاون الدولي التي تحول المنطقة

مهى بن قدحة
هي باحثة وناشطة ومدافعة عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في سياق شمال إفريقيا والجنوب العالمي تشغل منصب مديرة البرنامج الاقتصادي في مؤسسة روزا لوكسمبورغ. يركز عملها على قضايا التنمية، وإنهاء الاستعمار، والنماذج الاقتصادية البديلة

الترجمة التصميم والغرافيك : روتس برود

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ
مكتب شمال إفريقيا و إن محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال افريقيا

ملخّص:

في الجزء الأول من هذه المقالة، قمنا بتحليل الأداة النقدية المتمثلة في مبادلات العملات الثنائية (Bilateral Currency Swaps, BCS) وتقييم إمكاناتها في التنويع المالي تقييما نقديّا. وقد شرحنا آلية عمل اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية ومزاياها وحدودها فضلاً عن شروط نجاحها. لقد أُجريت الدراسة على اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية الصينية بهدف استخلاص الدّروس وصياغة توصيات استراتيجية موجّهة إلى صُنّاع القرار الأفارقة بهدف تعزيز المرونة الاقتصادية للقارة وتقليل اعتمادها على صندوق النقد الدولي.

سيُخصص هذا الجزء الثاني لتحليل معمّق لاتفاقيات مبادلات العملات الثنائية المبرمة بين الصين وبعض البلدان الأفريقية، وهي نيجيريا ومصر والمغرب وجنوب أفريقيا. من خلال دراسة هذه الأمثلة الملموسة لمبادلات العملات. كما سنسعى إلى تحديد الآفاق الاستراتيجية لتنفيذ هذه الآليات بفعالية في البلدان الأفريقية، مع إيلاء اهتمام خاص للحالة التونسية.

وأخيراً، يتيح لنا تحليل تاريخ العلاقات التجارية والدبلوماسية بين تونس والصين، ونقاط قوتها ونقاط ضعفها الهيكلية، اقتراح مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن أن تجعل تونس جذابة لمثل هذه الشراكة وتضمن أن تعزز اتفاقية مبادلة العملات المستقبلية سيادتها بدلاً من خلق تبعية جديدة.

هل يمكن لاتفاقيات مبادلة العملات الثنائية التي أبرمتها الصين أن تُقوِّض هيمنة صندوق النقد الدولي في إفريقيا؟

الجزء الثاني: دروس لتعزيز السيادة الاقتصادية في أفريقيا وتونس

في الوقت الذي تتخبّط فيه عدّة دول أفريقيّة من قبيل تونس في أزمات اقتصادية متعدّدة الجوانب، برزت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي (IMF) إلى الواجهة، مما أسهم في تشكيل الخطاب حول السيادة الاقتصادية. ويطرح سؤال مهم عند مواجهة ما يُنظر إليه على أنه اعتماد غير مستدام على المؤسسات المالية الدولية كيف يمكن تطوير بدائل قابلة للتطبيق للتخفيف من حالات الضعف المالي والحد من التعرض لما يُنظر إليه على أنه هيمنة صندوق النقد الدولي؟

في النظام العالمي متعدد الأقطاب الحالي ـ الذي تشكله المنافسة بين الصين والولايات المتحدة ـ توفر اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية (BCS) خيارًا استراتيجيًا واعدًا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهل هذه الاتفاقيات عملية التخلي عن الدولار (De-dollarization) من خلال تقليل الاعتماد على احتياطيات النقد الأجنبي المقومة بالدولار الأمريكي وتقديم بديل قابل للتطبيق للتمويل التقليدي. وتساهم هذه الأدوات في تعزيز المنافسة بين المانحين الدوليين، مما يقوّي الموقف التفاوضي للبلدان الأفريقية.

ولكن يُجَابهُ تطبيق هذه المبادلات في أفريقيا، ولا سيما إدراج الاتفاقيّات الصينية، تحدّيات معقّدة تتراوح بين القيود التي تفرضها الاتحادات النقدية الإقليمية والتحديات الهيكلية المتأصلة في الديناميةِ الاقتصادية للقارة. ولئن كانت هذه المبادلات قادرة على تخفيف الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي مؤقتًا، فإنها تعجز بمفردها عن معالجة الأسباب الهيكلية لهذه التبعية. كما يستشكل تقييم تلك المبادلات نظرا للتعتيم على الشروط المتفاوض عليها وبسبب التداخل مع تدخلات مالية أخرى من قبيل تدخلات صندوق النقد الدولي أو الاستثمارات الصينية المباشرة.

سيحلّل هذا المقال باستفاضة الإمكانات التي توفّرها مبادلات العملات الثنائية بالنسبة للاقتصادات الأفريقية وسيقيّم فعاليتها ويحدّد العقبات التي تعترض توسعها. بالإضافة إلى ذلك، سوف نستكشف كيف وبأي شروط يمكن لهذه الاتفاقيات أن تمنح تونس نفوذاً استراتيجياً، وتعزز مرونتها الاقتصادية وتفرض سيادتها المالية في مواجهة الضغوط الخارجية.

نيجيريا بين تقليص الاعتماد على الدولار وانخفاض قيمة النّيرة النيجيرية

لم تسلم نيجيريا بوصفها أكبر منتج للنفط[1] وقاطرة القارة الأفريقية من النقص المتكرر في العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات ودعم اقتصادها لا سيما منذ العقد الثاني من القرن العشرين. لقد مرّت نيجيريا بسنة عصيبة في العام 2016 حين شهدت أوّل ركود اقتصادي شامل لها منذ 25 عاماً. لا تزال البلاد تكافح من أجل التعافي من هذه الأزمة الاقتصادية العميقة، التي تستمر في التفاقم: إذ ظلّ الناتج المحلي الإجمالي النيجيري في العام 2023 أدنى بنسبة 16% عن مستواه خلال العام 2015 عند قياسه بالدولار الجاري. وقد تزامن انهيار أسعار النفط بين العامين 2014 و2016 بسبب فائض العرض مع تجدّد سلسلة من الهجمات الإرهابية في منطقة دلتا النيجر المصدر الرئيسي للنفط في البلاد. إذ استهدفت جماعة "منتقمو دلتا النيجر" (Niger Delta Avengers) بشكل أساسي الشركات الغربية مثل شيفرون وشل (Chevron, Shell) منتقدة استغلال الشركات الأجنبية لموارد النفط وما تبع ذلك من استبعاد المجتمعات المحلية. وأفضى انكماش الناتج المحلي الإجمالي النفطي (الذي لم يمثّل سوى 8.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016) إلى تراجع عائدات العملات الأجنبية، مما أثر سلبًا على القطاعات

1 صحيفة لوموند، "استثمارات صينية بقيمة 80 مليار دولار في قطاع النفط النيجيري" اطُّلِع على المقال في 24 أكتوبر 2024
https://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/07/01/des-investissements-chinois-de-80-milliards-de-dollars-pour-le-petrole-nigerian_4962178_3212.html

غير النفطية. كما قاد تأثّر القطاعين الثانوي والثالثيّ المعتمدان على واردات المدخلات والمواد الخام إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5٪.[2] وتتفاقم هذه الديناميكية بسبب احتياج البلاد الشديد إلى استيراد المنتجات النهائية، ممّا يحافظ على فائض ميزانها التجاري.

ومع ذلك يجذب إنتاج النفط النيجيري المستقرّ معدّله عند حوالي المليوني برميل يومياً[3] انتباه المستثمرين الصينيين الذين لم يتوانوا عن استثمار مبلغ 80 مليار دولار أمريكي تشاركت في توفيره عدة شركات صينية وفقاً لما أعلنته مؤسّسة النفط الوطنية النيجيرية NNPC في ماي 2016. وتبرهن هذه الاتفاقيات الهادفة إلى تعزيز التعاون في قطاع الطاقة على أهمية نيجيريا استراتيجيّا بالنسبة للصين. لقد تمّ التوصّل إلى اتفاق بعد عامين من المفاوضات[4] أفضى إلى تخصيص مبلغ 2.4 مليار دولار ضمن اتفاقية مبادلة العملات بين البنك المركزي النيجيري CBN وبنك الشعب الصيني PBoC في العام 2018، وذلك بهدف تعزيز احتياطيات نيجيريا من العملات الأجنبية التي تضررت بشدّة من انهيار أسعار النفط في العام 2014. إنّه خيار كان قد برّره نائب محافظ البنك المركزي النيجيري كينغسلي موغالو Kingsley Moghalu في العام 2014 حين أكّد سعي البنك المركزي النيجيري إلى رفع حصّة اليوان الصيني من إجمالي إحتياطي العملات الأجنبية، لا سيما في ضوء اعتراف السوق العالمية بالرنمينبي (RMB) كعملة احتياطية. كما جُدّدَت اتفاقية مبادلة العملات الثنائية في العام 2021 وبعدها في العام 2023.

يوفر الاتفاق حوافز للشركات الصينية لإنشاء مصانع في نيجيريا. وتساهم هذه المبادرة في دعم التصنيع وخلق فرص العمل في البلاد، ممّا يخفّض من تكاليف النقل والشحن للمستثمرين الصينيين. ومع ذلك، فإن سوق الصرف الأجنبي يتعرض لضغوط مستمرة منذ توقيع اتفاقية مبادلة العملات الثنائية؛ حيث تراجع سعر صرف النيرة النيجيرية مقابل الرنمينبي (RMB) الصيني من 48 نيرة نيجيريّة لليوان الواحد في العام 2018 إلى 66.70 نيرة مقابل اليوان الصيني في أفريل 2023[5]. ويبرز تراجع قيمة العملة الصعوبات المرتبطة بتنفيذ الاتفاقية العائدة أساسًا إلى اختلال الميزان التجاري بين نيجيريا والصين؛ في حين تستورد نيجيريا السلع الصينية الجاهزة على نطاق واسع، ظلت صادراتها إلى الصين محدودة ومتراجعة[6]، ممّا يفاقم من تذبذب سعر صرف النّيرة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال حجم الاتفاقية متواضعًا للغاية بحيث لا يؤثر بشكل كبير على التجارة الثنائية بين البلدين.؛ فلئن تبلغ قيمة المبادلات التجاريّة بين الصين ونيجيريا حوالي الـ 20 مليار دولار سنوياً، إلا أنّ قيمة اتفاقية مبادلة العملات الثنائية لا تتجاوز 2.4 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات.[7] يخلص أوبيا مامادوبويك إيمانويل وتشيما تشوكوكا كريستيان[8] استناداً إلى هذه الملاحظات وتحليل نوعي إلى أن مبادلة العملات لا تضمن آثاراً إيجابية مستدامة ولا تحول دون الانخفاض الحادّ في قيمة النيرة النيجيريّة. فهيمنة الدولار في التجارة الدولية وضعف حجم التبادل التجاري بين نيجيريا والصين يحدّان من تأثير هذه الاتفاقيّة. ولذا يكمن الحلّ الأكثر قابليّة للتطبيق في سياق تحقيق استقرار العملة النيجيرية في دفع مجهودات تنويع الاقتصاد من خلال التشجيع على التصنيع وتحفيز الصادرات عوضًا عن الاعتماد على الواردات والاتّكال على اتفاقية مبادلة العملات الثنائية. وبالمحصّلة يؤيّد تفضيل الجهات الفاعلة في التجارة الدولية (لا سيما الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs) للعملات القابلة للتحويل على الصعيد العالمي أفضليّة الدولار في هذه المعاملات. كما يشدد أوبالوم أماكا إيجيوما وب. تشيما أونوها[9] على أن إجراء إصلاحات هيكلية عميقة يعد ضرورة حتمية لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا من تحقيق استفادة كاملة من هذه الآليات، لا سيما من خلال تسهيل حصولها على العملات الأجنبية وخفض تكاليف المعاملات.

تمثل اتّفاقيّة مبادلة العملات الثنائية بين الصين ونيجيريا خطوة مهمة نحو تنويع الاقتصاد والحد من التّبعيّة للدّولار. ولكن تظلّ هذه الاتّفاقية مقيّدة بعوامل مثل اختلال الميزان التجاري بين البلدين وتواصل انخفاض قيمة النيرة النيجيرية وعسر حصول المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة على النّقد الأجنبي. ويتعيّن إجراء إصلاحات هيكلية وتعزيز القدرات المحلية من أجل تعظيم الفوائد المتحققة، مع إيلاء الأولوية لتنويع أساليب التمويل.

---

2 البنك الدولي، «نيجيريا تواجه آفاق انتعاش اقتصادي هش في عام 2017» . اطُّلع على البيان الصحفي في 18 أكتوبر 2024
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/05/19/nigeria-faces-prospects-of-fragile-economic-recovery-in-2017

3 صحيفة لوموند، المرجع المذكور سابقا

4 تقرير لصحيفة بانش Punch النيجيرية، «الصين ونيجيريا تُبرمان اتفاقية مبادلة عملات» بتاريخ 3 ماي 2018 https://punchng.com/china-nigeria-seal-currency-swap-deal/

5 هوب موسى ـ آشيكي ، "فشل اتفاق تبادل العملات بين نيجيريا والصين في تثبيت سعر صرف النيرة بعد 5 سنوات"، بيزنس داي ان جي ، 12 أفريل 2023
https://businessday.ng/business-economy/article/nigeria-china-currency-swap-fails-to-stabilise-naira-5-years-after/

6 بما في ذلك المواد الأولية مثل الكسافا أو الجلود بالإضافة إلى النفط

7 هوب موسى ـ آشيكي Hope Moses-Ashike، المرجع المذكور سابقا

8 أوبيا مامادوبويك إيمانويل "مبادلة العملات بين نيجيريا والصين وانهيار العملة النيجيرية" 2021. مجلّة African Scholar Journal of Humanities and Social Sciences

9 دكتوراه، جامعة أليكس إيكويمي الفيدرالية ، ندوفو ألديك إيكوو، ولاية إيبوني، نيجيريا. وآخرون. «مبادلة العملات الثنائية بين نيجيريا والصين: التداعيات والآفاق الاقتصادية» مجلّة المجلد 8، العدد 6، مارس 2020، ص. 1880 ـ 1891. (إحالة مرجعيّة) https://doi.org/10.35940/ijrte.F7603.038620

مصر بوصفها حالة إنقاذ جيوستراتيجي

استفادت مصر كونها فاعلاً رئيسياً في مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative BRI) من اتفاقية مبادلة عملات ثنائية مع الصين بين العامين 2016 و2021. وقد جاءت المساعدة الصينية الطارئة في ذروة الأزمة الاقتصادية المصرية في ديسمبر 2016، بعد شهر من توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي.[10] وعانى الاقتصاد المصري منذ ثورة العام 2011 التي أطاحت بحسني مبارك من انعدام الاستقرار السياسي وفقدان ثقة المستثمرين الأجانب وارتفاع حادٍّ في عجز الميزان التجاري. تسببت الأزمة في انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي من 36 مليار دولار في العام 2011 إلى 16.5 مليار دولار في العام 2016.[11] كما شهد العام 2015 ترديًا حرجًا للأوضاع بسبب شحّ الدولار الناجم عن الانخفاض الحاد في عائدات السياحة (التي مثّلت سابقًا مصدرًا حيويًا للعملة الأجنبية)، بالإضافة إلى تراجع عائدات قناة السويس. كما أضاء التضخّم الهائل والمتفاقم الذي بلغ مستوى مخيف قُدِّر بـ28.1٪ في العام 2016 الضعف الهيكلي الذي يسم الاقتصاد المصري مقارنة بالاقتصادات الناشئة الأخرى.[12] وأمّا الـ 12 مليار دولار التي منحها صندوق النقد الدولي لمصر في نوفمبر 2016 مقابل اتخاذ تدابير صارمة من قبيل تعويم الجنيه المصري بنسبة 48٪[13] وخفض الدعم على الوقود والكهرباء وإدخال ضريبة القيمة المضافة فقد انتهت إلى الإلقاء بعبء هذا الانهيار النقدي على عاتق المستهلك المصري؛ فمثلاً قفز مؤشر تكلفة المعيشة بنحو 30٪ في نهاية العام 2016،[14] مما انعكس بشكل مخصوص على أسعار السلع الأساسية وموارد الطاقة التي لم تعد مشمولة بالدعم.

تلت المساعدة المالية الصينية عن طريق آلية مبادلة العملات[15] المساعدة التي قدمها صندوق النقد الدولي ببضع أسابيع. بل وتبدو هذه الاتفاقية وكأنّها مجسّدة لدعم الصين لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر الذي استهلّه صندوق النقد الدولي، إذ تُكمّل مساعي التحرير الاقتصادي بسلسلة من الإجراءات الإضافية في إطار اتفاقيّة مشتركة بين البنك المركزي المصري والصين وفقاً لما أعلنه الموقع الرسمي لمجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية.[16]

إلا أن توقيت اتفاقية مبادلة العملات الثنائية لعام 2016 قد تزامن مع لحظة حاسمة في مسار ديمومة الاقتصاد المصري، لتندرج بذلك في إطار استمرارية الشراكة المالية والتجارية الصينية المصرية المُخطّطِ لها. وتعقب هذه الاتفاقية الهادفة لإنقاذ الاقتصاد المصري ببضعة أشهر استثمارًا صينيًّا عامًّا بقيمة 15 مليار دولار[17] لبناء العاصمة الفرعونية الجديدة التي ينشدها السيسي (وهو مشروع لا يزال قيد التنفيذ)، فضلاً عن الترويج لعدة شركات صينية عاملة في هذا القطاع. كما تتزامن هذه الاستثمارات مع توقيع خطة خمسية تهدف إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، إضافة إلى انضمام مصر إلى مبادرة في جانفي 2016، فهو مشروع لا يمكن استبعاد الدولة المتحكّمة في قناة (BRI) الحزام والطريق الصينية السويس منه من الناحية الاستراتيجية. كما جاءت الاتفاقية بعد عام من اكتشاف حقل غاز "ظهر" في العام 2015 الذي يُعتبرُ "أكبر حقل غاز طبيعي بحري في البحر الأبيض المتوسط" بفضل احتياطياته البالغة 850 مليار متر مكعب وفقًا لعملاق الطاقة الإيطالي إيني ENI الذي اكتشفه.[18]

تندرج الاتفاقيات الصينية لمبادلة العملات (في سنوات 2016 و2020 و2023) في إطار العلاقات الدبلوماسية والتجارية الراسخة بين الصين ومصر؛ حيث كانت مصر أول دولة عربية وأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين في عام 1956[19]، مستفيدة في ذلك من موقعها الاستراتيجي عند مفترق الطرق

10 صندوق النقد الدولي، "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على عقد اتفاق مع مصر بقيمة 12 مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق الممدد" 11 نوفمبر 2016

11 هيلين صالّون "الاقتصاد، نقطة ضعف الرئيس السيسي" صحيفة لوموند، جانفي 2018، ص. 2

12 سلمى حسين وآخرون، "الأزمات الاقتصادية المتعاقبة في مصر: تأثير صندوق النقد الدولي وسبل الوصول إلى سياسات نقدية وغذائية واجتماعية عادلة"، مبادرة الإصلاح العربي، أفريل 2024 https://shorturl.at/Yzzfl

13 وكالة أسوشيتد برس، "مصر تخفض قيمة عملتها بنسبة 48% لتلبية شروط صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار صحيفة الغارديان، 3 نوفمبر 2016 https://www.theguardian.com/world/2016/nov/03/egypt-devalues-currency-meet-imf-demands-loan

14 جان بيار سيريني، "مصر تلقي بنفسها في المجهول"، أوريان 21، 2 فيفري 2017 https://orientxxi.info/magazine/article1698

15 وكالة رويترز، «الصين توقّع اتفاقية ثنائية لمبادلة العملات بقيمة 18 مليار يوان لمدة 3 سنوات مع مصر» 6 ديسمبر 2016 https://www.reuters.com/article/business/finance/china-signs-3-yr-18-bln-yuan-bilateral-currency-swap-with-egypt-idUSKBN13V0ZC/

16 "مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، "مصر والصين توقعان اتفاقية لمبادلة العملات بقيمة 2.62 مليار دولار أمريكي https://english.www.gov.cn/news/international_exchanges/2016/12/07/content_281475510022956.htm

17 "جون أفريك، "الرئيس الصيني شي جين بينغ يوقّع في مصر عقودًا بقيمة 15 مليار دولار 21 جانفي 2016 https://www.jeuneafrique.com/295826/economie-entreprises/egypte-president-chinois-xi-jinping-signe-15-milliards-de-dollars-de-contrats/

18 "ميدل إيست آي، "هل يمكن لمصر أن تلعب دوراً في إمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة؟ جانفي 2022، اطّلِعَ على المقال بتاريخ 17 أكتوبر 2024 https://www.middleeasteye.net/fr/decryptages/egypte-approvisionnement-energetique-union-europeenne-gaz

19 وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، (مصر). اطّلع على الموقع بتاريخ 17 أكتوبر 2024 https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2913_665441/2813_663616/

بين أفريقيا وأوروبا وآسيا. وقد ارتقت الصين بين العامين 2018 و2019 إلى مرتبة الشريك التجاري الأول لمصر بفضل استثماراتها البالغة 28.5 مليار دولار والتي جعلت من مصر أكبر مستفيد من الاستثمارات الصينية في العالم العربي[20]. كما تضطلع "هبة النّيل" من الناحية السياسية بدور وازن في المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي؛ وهو عامل لا يستهان به بالنسبة للصين.

ساهمت اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية مساهمة بارزة على الصعيد العملي في استقرار الجنيه المصري خلال فترات التراجع الحاد في قيمته؛ حيث شهد الجنيه استقرارًا نسبيًا بعد توقيع الاتفاقية الأولى في العام 2016، إذ لم تنخفض قيمته سوى بنسبة 10% خلال العام 2017، مقابل تراجع بـ 48% في العام 2016. وقد ساعد هذا الاستقرار على استعادة ثقة المستثمرين الأجانب وخفض نسب التضخّم من 28.1٪ في العام 2016 إلى 13٪ في العام 2019. كما سهّلت مبادلات العملات الثنائية التجارة بين مصر والصين؛ حيث أفضى الارتفاع الهامّ في عدد المعاملات المجراة باعتماد اليوان إلى خفض تكاليف تحويل العملات وتعزيز العلاقات الثنائية. وصارت بذلك الصين الشريك التجاري الرئيسي لمصر في العام 2020، إذ تجاوز حجم المبادلات التجاريّة بين البلدين الـ14 مليار دولار.

ولكن يحدُّ الاستعمال المتواضع لليوان في التجارة الدولية من جدوى مبادلات العملات الثنائية. ولئن زاد حجم المبادلات الثنائية بين الصين ومصر، إلّا أن اليوان لا يزال عملة هامشية ضمن إجمالي المبادلات التجارية المصريّة، ممّا يقلّص فوائد اتفاقيات مبادلة العملات على المدى الطويل.

تجربة المغرب في الاستفادة من دوره كبوّابة إلى الغرب

تزامن توقيع اتفاقية مبادلة عملات بقيمة 1.54 مليار دولار بين المغرب والصين في شهر ماي 2016 مع مرحلة حرجة مرّ بها الاقتصاد المغربي[21]، فقد واجهت البلاد التي أنهكها ضعف المحصول في العام السابق والجفاف الشديد تباطؤًا حادًّا في النموّ الاقتصادي. وقد أجّجت هذه الأزمة التوترات السياسية، لا سيما نتيجة الصّعوبات التي واجهها رئيس الوزراء آنذاك عبد الإله بنكيران في تشكيل حكومة بعد الانتخابات التشريعية في أكتوبر 2016 والتي فاز فيها حزبه (حزب العدالة والتنمية المغربي PJD) بأغلبية مقاعد البرلمان. وتنزّلت الزيارة التي أدّاها الملك محمد السادس إلى بكين في ذلك السياق السياسي المضطرب وفي ظلّ مواجهة مخاطر فقدان السّيولة. وأسفرت هذه الزيارة عن توقيع أكثر من ثلاثين اتفاقية رفعت العلاقات الثنائية بين البلدين لمصافّ "الشراكة الاستراتيجية"[22]. ولئن شكّلت سلسلة الإجراءات تلك، ومن ضمنها اتفاقية مبادلة العملات الثنائية، تواصلا لتطور العلاقات الصينية المغربية، إلّا أنها تبرز كذلك الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي يواجهها البلد. وسبقت اتفاقية السيولة التي طالما سعى المغرب منذ عدة سنوات إلى إبرامها مع الصين ببضعة أشهر التجديد الثالث على التوالي لخط الوقاية والسيولة (Precautionary and Liquidity Line PLL) بقيمة 2.504 مليار حقوق سحب خاصة (Special Drawing Rights SDRs) من صندوق النقد الدولي في جويلية 2016[23]. وتحدّث الظروف المحيطة باللجوء إلى مبادلات العملات الثنائية رغبة المغرب في تنويع مصادر تمويله وتقليص تبعيّته للتمويلات الغربيّة التقليديّة.

كما توفّر هذه الاتفاقية المبرمة مع بكين العديد من المزايا للمغرب؛ إذ لا تقتصر هذه الشراكة على إتاحة تنويع مصادر التمويل وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع قوة عالمية وحسب، بل تسمح أيضًا بجذب الاستثمارات الصينية في قطاعات رئيسية مثل البنية التحتية والنقل. ويستفيد المغرب كذلك من انفتاح اقتصادي مزدوج بفضل العلاقات التجارية والدبلوماسية القائمة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ حيث تشمل المشاريع الرائدة مشروع بناء أعلى برج في أفريقيا في طنجة الذي تنجزه شركة تشاينا رايلواي كونستركشن كوربورايشن (CRCC) الصينية بالتعاون مع شركة المقاولات البلجيكية BESIX وشركة TGCC المغربية[24]. كما تعمل مجموعة تشاينا ريلواي إنجينيرينج غروب (CREC) بين الرباط وسلا. وتنكبّ هذه الشراكات على تنفيذ مشاريع البنية التحتية العقارية والنقل الحيوية بالمغرب الحريص على جذب المزيد من الشركات الصينية.

20 محمد ماهر ومحمد فريد، "تنامي النفوذ الصيني في مصر: الدلائل والعواقب"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. اطّلع على ورقة تحليل السياسات بتاريخ 17 أكتوبر 2024 https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tnamy-alnfwdh-alsyny-fy-msr-aldlayl-walwaqb

21 وكالة إيكوفين للأخبار الاقتصادية الأفريقية، "المغرب والصين يوقعان اتفاقية مبادلة عملات بقيمة 1.54 مليار دولار" اطّلع على المقال بتاريخ 17 أكتوبر 2024 https://www.ecofinagency.com/finance/1305-34377-morocco-and-china-sign-1-54bn-currency-swap-agreement

22 نيف هوريش "الصين والمغرب: شراكةٌ غير مُرجَّحة؟" مجلّة العلاقات الدولية الالكترونية جانوس.نت، 2023، ص. 289 ـ 294 https://researchers.westernsydney.edu.au/ https://janusnet-ojs.autonoma.pt/index.php/janus/article/view/28

23 صندوق النقد الدولي، "المغرب – خبراء الصندوق يجرون مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 ومناقشات المراجعة الأولى بمقتضى اتفاق "خط الوقاية والسيولة". اطّلع على المقال بتاريخ 24 أكتوبر 2024 www.imf.org/ar/News/Articles/2016/12/01/PR16533-Morocco-IMF-Staff-Completes-2016-Article-IV-Consultation-First-Review-of-PLL

24 شبكة أفريكا نيوز الإخبارية، "الانطلاق في بناء أعلى برج في أفريقيا في المغرب" إطّلع على المقال بتاريخ 24 أكتوبر 2024 https://fr.africanews.com/2018/11/02/la-construction-de-la-plus-haute-tour-d-afrique-lancee-au-maroc//

يقدّم المغرب للصين العديد من المزايا الاستراتيجية الجليّة. ومع أن الثروات المعدنية في المغرب الكبير لا تضاهي ثروات منطقة أفريقيا الجنوبية، إلا أن المغرب يمتلك موارد طبيعية أساسية من قبيل النحاس الخام وفوسفات الكالسيوم وخام الزنك التي تمثّل مواد حيوية في صناعة البطاريات.[25] ولا نغفل كذلك موقعه الاستراتيجي على مضيق جبل طارق الذي يجعله نقطة محورية لسلسلة التوريد الصينية الواصلة بين أوروبا وأفريقيا. لقد أتاح ذلك للمغرب أن يكون قطبًا مثاليًّا لإنتاج وتصدير السيارات الكهربائية إلى أوروبا[26]؛ وهو ما نستشفّه من الحضور الصيني البارز في هذا المجال وارتفاع استثمارات شركات قطع غيار السيارات الصينية من قبيل مجموعات Nanjing Xiezhong و BYD و CITIC Dicastal. كما يتيح موقع المغرب الاستراتيجي مزايا سياسية ودبلوماسية بفضل إبرام البلاد اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويجعل ذلك من المملكة المغربية نقطة ارتكاز مثالية للمشاريع المشتركة بين الشركات الصينية والشركاء الغربيين/الأمريكيين.

وقد مثّل انضمام المغرب إلى مبادرة الحزام والطريق (BRI) في العام 2022[27] نتاجا منطقيًّا وغير مستغرب بفضل تلك المزايا المتبادلة، وهو ما عزّز شراكته الاستراتيجية مع الصين إذ كان أوّل دولة تنضمّ إلى المبادرة الصينية في شمال إفريقيا. وتتيح هذه الشراكة للمغرب الاستفادة من خطّة التنفيذ المشترك لمبادرة طريق الحرير الجديد، ممّا يخلق فرصا جديدة للتنمية الاقتصادية ويعزّز استقلالية البلاد الماليّة.

لقد شهدنا على غرار الأمثلة السابقة استقرار العملة الوطنية (الدّرهم المغربي) وتسهيل المبادلات التجارية؛ فقد عرف الدّرهم المغربي استقرارًا نسبيًّا إثر توقيع اتفاقيّة مبادلة العملات الثنائية في العام 2016، إذ لم تنخفض قيمته سوى بنسبة 5% في العام 2017 في مقابل تراجع بنسبة 10% سُجِّل خلال العام 2016. وساهم ذلك في استعادة ثقة المستثمرين الأجانب وخفض نسب التضخم من 1.6٪ في العام 2016 إلى 0.8٪ في العام 2019. وأمّا على الصعيد التجاري فقد أصبحت الصين ثالث شريك تجاري للمغرب في العام 2020، ليتجاوز حجم المبادلات التجارية الثنائيّة الـ5 مليار دولار. كما كمّلت اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية التمويل الذي قدّمه صندوق النقد الدولي ولم تحلّ محله تماما، وهو ما أتاح للمغرب تنويع مصادر تمويله والحدّ من تبعيّته للمؤسّسات المالية الغربية.

مبادلات العملات الثنائية بين دول مجموعة بريكس: حالة جنوب أفريقيا

تكتسي حالة جنوب أفريقيا أهمية خاصة من جهة سعي هذه الدولة الحثيث لتقليص تعاملاتها مع صندوق النقد الدولي بأقصى قدر ممكن؛ فلطالما دفعت معارضة جنوب أفريقيا التاريخية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذا البلد إلى السعي لتجنّب مثل تلك المساعدات، على الرغم من الأزمات المتكررة التي عانى منها. وتُعزى هذه المقاومة في جزء منها إلى ما يُنظر إليه بوصفه تواطؤًا من جانب هاتين المؤسستين الدوليتين مع نظام الفصل العنصري الآبارتهايد[28]. ولذلك لم تطلب جنوب أفريقيا مساعدة صندوق النقد الدولي على الرغم من أزماتها النقدية المتواترة منذ العام 1996، بل امتنعت عن طلب تلك المساعدات حتّى خلال الأزمات الاقتصادية الكبرى على غرار الأزمة المالية في العام 2008 أو الرّكود الاقتصادي في العام 2019. تعتبر جنوب أفريقيا المساعدات الطارئة التي يقدّمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ملاذًا أخيراً. وسعت عوضًا عن ذلك إلى تنويع مصادر تمويلها، لا سيما من خلال التوجّه إلى شركاء مثل الصين وتعزيز مشاركتها في الآليات المالية لمجموعة دول بريكس، وبالأخصّ اتفاقية احتياطي الطوارئ (BRICS Contingent Reserve Arrangement, CRA)[29].

انتفعت جنوب أفريقيا لسنوات عديدة من الاستثمارات الصينية، لا سيما في قطاعي التعدين والصناعة. وتُحرّك هذه الاستثمارات وفرة الموارد الطبيعية مثل المنغنيز والذهب والتيتانيوم، إضافة إلى السّوق الاستهلاكيّة المغرية بجنوب أفريقيا بفضل التوسّع المُطّردِ للطّبقة الوسطى في البلاد، وهو ما توليه شركات تصنيع الأجهزة المنزلية الصينية مثل Hisense اهتمامًا خاصًا. بيد أنّ الاستثمارات الصينية في جنوب أفريقيا لا تقتصر على المواد الخام، فموقع البلاد الجغرافي الاستراتيجي قد جعلها نقطة عبور حيوية؛ حيث تسهّل موانئ المياه العميقة كموانئ ديربان Durban وخليج سالدانا Saldanha Bay الحركة التجاريّة بما

25 نيف هوريش، مرجع مذكور سابقا

26 "مجلّة ذا ديبلومات The Diplomat الإخبارية الإلكترونية، "هل تكون المغرب بوّابة الصين إلى أفريقيا؟ إطّلع على المقال بتاريخ 17 أكتوبر 2024 https://thediplomat.com/2017/03/morocco-chinas-gateway-to-africa/

27 وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، "المغرب والصين يوقعان خطة مشتركة لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق". إطّلع على البيان بتاريخ 24 أكتوبر 2024 https://shorturl.at/trtmk

28 جيف رودين، "جنوب أفريقيا وديون نظام الفصل العنصري الآبارتهايد"، الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة ، 30 نوفمبر 2001 https://www.cadtm.org/L-Afrique-du-Sud-ou-la-dette-de-l

29 مركز معلومات البريكس، "معاهدة إنشاء اتفاقية احتياطي الطوارئ لدول مجموعة البريكس" إطّلعَ على نص المعاهدة بتاريخ 13 مارس 2025 http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-treaty.html

يؤكّد أهمية هذه الشراكة بالنسبة للصين. كما تُظهر مساهمة بنك الصين الصناعي والتجاري(ICBC) بحصّة في بنك ستاندرد(Standard Bank)[وهو أكبر بنوك جنوب أفريقيا] اهتمام الصين بالشركات المحلية. وتمنح هذه المساهمة الصين إمكانية النفاذ إلى أسواق جديدة في دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك SADC)، وهي منطقة يبلغ عدد سكانها 260 مليون نسمة. أمّا على الصعيد الدبلوماسي فتفيد جنوب أفريقيا من دعم الصين لتعزيز موقعها على الساحة الدولية، خصوصاً في ما يتصّل بتوسيع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتؤيّد بريتوريا في المقابل المبادرات الصينية في المنتديات الدولية، مما يوطّد شراكتهما الاستراتيجية في إطار مجموعة بريكس.

وقّعت جنوب أفريقيا الآخذة بعين الحسبان تلك الرّهانات اتفاقيات مبادلة العملات مع الصين في الأعوام 2015 و2018 و2021، معزّزة بذلك علاقاتها الاقتصادية مع هذه القوة العالمية. وصنعت هذه الاتفاقيات من جنوب أفريقيا بوابة استراتيجية تَلِجُ منها الصّين القارّة الأفريقيّة. غير أن هذه المبادرات تهدف أيضًا إلى تحفيز الاقتصاد الجنوب أفريقي الذي شهد منذ العام 2010 ركودًا اقتصاديا، إذ لم تتجاوز معدّلات النموّ الـ 1.7٪ بين العامين 2011 و2018. كما عرفت جنوب أفريقيا في العام 2019 ثالث ركود اقتصادي منذ العام 1994، حيث بلغ النموّ أدنى مستوياته على الإطلاق حين سجّل معدّلًا سلبيًا بنسبة 6.2٪ في العام 2020. ولئن كانت أسعار المواد الخام مُشجّعة والإنتاج الزراعي وفيرًا، إلا أنّ الضبابية السياسية ألقت بظلالها على ثقة المستهلكين والمستثمرين. وقد تمكنت جنوب أفريقيا عقب هذه الصدمات الداخلية الموجعة من تحقيق استقرار في معدّلات النمو التي بلغت حوالي الـ 0.5٪ خلال العامين الماضيين.

إن اتفاقية احتياطي الطوارئ (CRA) التي أنشأتها دول مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) في العام 2014 بغية إنهاء تبعية البلدان المذكورة لصندوق النقد الدوليّ لهي رمز لقطيعة دائمة مع مؤسسة سليلة لنظام بريتونز وودز. وتهدف اتفاقية احتياطي الطّوارئ (CRA) برأس مال إجمالي قدره 100 مليار دولار إلى إتاحة بديل للمؤسسات المالية التقليدية (من قبيل صندوق النقد الدولي) يجنّب الدّول الشروط الصارمة التي غالباً ما ترتبط بالقروض التي تقدّمها تلك المؤسسات[30]. كما أنشأت مجموعة بريكس البنك الجديد للتنمية (NDB) الذي صُمِّمَ ليكون بديلاً مستقبليًا للبنك الدولي؛ تسعى المجموعة بتوسّلها المؤسسات المذكورة إلى التحرر من الهيمنة الغربية، وإن كانت هذه المؤسسات لا تزال في مرحلة مبكرة من التطور لمنافسة الغرب. وتُوفّر اتفاقية احتياطي الطّوارئ (CRA) طوق نجاة استراتيجي ومالي مستقبلاً، حيث تتيح الوصول إلى السيولة دون المساس بالسيادة الاقتصادية للبلدان، من خلال اعتماد آلية مبادلة العملات بين دول مجموعة بريكس.

بيد أن اتفاقية احتياطي الطّوارئ (CRA) لم تُفعّل بصورة ملموسة سوى مرة واحدة، إذ لا يزال استخدامها هامشياً[31] ويرجع نقص استخدام الاحتياطي إلى عدة أسباب تكمن أولاها في شروط الحصول على التمويل بموجب اتفاقية احتياطي الطّوارئ التي، وإن كانت أقلّ صرامة من شروط صندوق النقد الدولي، إلا أنّها تظل تقييديّة؛ فمثلا لا يمكن للبلدان الحصول إلا على 30٪ من حصّتها دون شروط، في حين تخضع أيّ مبالغ إضافية لمعايير مماثلة لتلك التي يفرضها صندوق النقد الدولي. وثاني تلك الأسباب راجع لكون المبالغ المتاحة (5 مليارات دولار لجنوب أفريقيا) متواضعة نسبياً مقارنة بالاحتياجات المحتملة لاقتصادات دول مجموعة بريكس، وهو ما يضعف من جاذبية احتياطيّ الطوارئ. وأمّا السبب الثالث فهو متّصل بعزوف بعض البلدان عن اللجوء لاحتياطي الطوارئ بسبب التبعيّة للصين التي تساهم بنسبة 41٪ من رأس مال الاحتياطي، وما قد ينجرّ عن ذلك من ازدياد تدخّل بكين في سياساتها الاقتصادية.

30 مركز معلومات البريكس "معاهدة إنشاء اتفاقية احتياطي الطوارئ لدول مجموعة البريكس". إطّلع على نص المعاهدة بتاريخ 13 مارس 2025
http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-treaty.html

31 باولو نوغيرا باتيستا جونيور، مجموعة دول بريكس: معاملات بالعملات الوطنية وأنظمة الدفع عبر الحدود وعملة احتياطية جديدة
Jr, Paulo Nogueira Batista. BRICS: Transactions in National Currencies, Cross Border Payment Systems and a New Reserve Currency.
https://www.nogueirabatista.com.br/2024/11/06/brics-transactions-in-national-currencies-cross-borderpayment-systems-and-a-new-reserve-currency/

ا - ماذا نستخلص من حالات نيجيريا ومصر والمغرب وجنوب أفريقيا بشأن العوائق التي تحول دون تطوير اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية الصينية مع البلدان الأفريقية؟

تكشف المقارنة بين التجارب النيجيرية والمصرية والمغربية والجنوب أفريقية عن توجّهات هيكلية ومفارقات مُلازمة لاعتماد الاقتصادات الأفريقية لاتفاقيات مبادلة العملات الثنائية مع الصّين. كما تُستَخْلَصُ عدة دروس أساسيّة تُحدِّدُ الفرص التي يمكن أن تقدّمها هذه الأداة المالية وحدودها، بصرف النظر عن الخصوصيّات الوطنية.

1- فعالية مشروطة ببنية المبادلات الثنائية :

يرتبط تأثير مبادلات العملات الثنائية (BCS) ارتباطًا مباشرًا بطبيعة وقوة العلاقات التجارية الثنائية. فقد يؤدي عجز تجاري مرتفع إلى فقدان مزايا مبادلة العملات الثنائية، خاصةً إذا ما اقتصرت الدولة الأفريقية على استيراد المنتجات المُصنّعة من الصين وتصدير المواد الخام؛ وهو ما لوحظ مثلا في حالة العملة النيجيرية، حيث تواصل تراجع قيمة "النّيرة". وفي المقابل تجد دول مثل جنوب أفريقيا (التي تُعتبَرُ صادراتها من المعادن الاستراتيجية حيويّة بالنسبة لبكين) نفسها في وضع تفاوضي أكثر حظوة.

2- أداة لتحقيق الاستقرار على المدى القصير، لا لحلّ الأزمات الهيكلية

يمكن أن تمثّل اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية(BCS) طوق نجاة زمن أزمات السّيولة الحادّة، وهو ما أثبتته تجارب مصر والمغرب في هذا المجال. وتمتاز هذه الاتفاقيات عن المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي بسرعة تنفيذها وغياب الشروط السياسية الصارمة. غير أنّها لا تعالج الأسباب العميقة للاختلالات الاقتصادية، على غرار الاعتماد على الواردات وضعف تنوّع الاقتصادات. كما أنّ ترافق اتفاقيات مبادلة العملات مع تمويلات صندوق النقد الدولي في بعض الحالات يبرهن عن الطبيعة التكاملية، لا الاستبداليّة، لدورهما.

3- تواصل امتياز الدولار؛ التفاوت الجوهري

إن العجز الظاهر عن التجاوز التامّ للدولار لهو أحد الدروس الرئيسية المستخلصة في الوقت الرّاهن؛ إذ تظلّ الحاجة ملحة إلى توافر عملات صعبة لسداد الديون الخارجية واستيراد السلع الأساسية مثل النفط والأدوية وطمأنة المستثمرين. كما لا يزال النظام المالي الدولي مُدوْلراً، ممّا يحد من إمكانية التخلي عن الدولار عبر مبادلات ثنائية للعملات.

4- إمكانات آليات مجموعة بريكس البديلة غير المُستَغَلّة

تُظهر تجربة جنوب أفريقيا في إطار اتفاقية احتياطي الطّوارئ (CRA) لمجموعة بريكس الرغبة في إنشاء نظام مالي مواز. لكن نقص استخدام هذه الآلية العائد لمحدوديّة المبالغ المرصودة والتقييدات المستمرّة يبين عن الصعوبات العملية في منافسة نظام بريتون وودز؛ فالبديل مطروح نظريا، بيد أن فعاليته العملية تظل رهنا بإثباتها في المستقبل.

5- القيود النقدية والعوائق الهيكلية

تلعب ديناميّات الاتحادات النقدية الإقليمية دوراً حاسماً في اعتماد اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية، علاوة على العوائق الخاصة بكلّ دولة؛ فمثلا يمثّل نموذج الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) الذي يعتمد الفرنك الأفريقي (CFA) المرتبط باليورو عائقا أمام اعتماد اتّفاقيات مبادلة العملات (على الرغم من الاستقرار النقدي الظاهري). كما تحدّ التبعية لأوروبا والمرونة المتواضعة لسياسات صرف العملات من قدرة البنوك المركزية على إبرام اتفاقيات ثنائية مع شركاء من قبيل الصين

أمّا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) التي تضم بلداناً تختلف عملاتها فهي تقدّم نموذجاً أكثر تشعباً وأعلى مرونة في ذات الآن؛ فلئن كان استقرارها النّقدي أكثر تقلّبًا، إلّا أنّ هذا التّفرُّقَ يتيح لبنوكها المركزية قدراً أعظم من الاستقلالية في مجال استطلاع فرص شراكات مبادلة العملات. ولذا يمكن لدول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) التفاوض على اتفاقيات ثنائية بمنأى عن عوائق العملة الموحدة، ممّا يخلق فرصًا أخرى جديدة. ولكن ما برح ضعف التنسيق الإقليمي وتفاوت مستويات التكامل بين اقتصادات دول الجماعة يشكّلان تحدّيات تعيق إجراء عمليات مبادلة عملات واسعة النّطاق.

II - التوقّعات بالنّسبة لتونس

أظهر تحليلنا حتّى الآن المزايا والعيوب المحتملة لاتفاقيات مبادلة العملات الثنائية (Bilateral Currency Swaps) حيث استقرار العملة ونمو المبادلات التجاريّة مع البلد الشريك والحدّ من التبعية للمؤسسات المالية التقليدية مثل صندوق النقد الدولي. ويمكن أن تُقدَّم مبادلات العملات الثنائية بديلاً في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً لترسيخ السيادة الاقتصادية لتونس، وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية المتشعّبة والمفاوضات العسيرة مع صندوق النقد الدولي والضّغوطات التي تمارسها الجهات المانحة.

ولكن تمتلك البلدان الأفريقية التي استفادت بالفعل من اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية مع الصين (مثل جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا والمغرب) خصائص مشتركة؛ إذ تتوفّر هذه البلدان على ثروات طبيعية هامّة وموقع جيوستراتيجي محوريّ واقتصادات متنوّعة نسبيًّا. وتتيح تلك العوامل لهذه البلدان جاذبيّة ونفوذا هامّا يؤهّلها لتكون شريكاً ذا أولوية بالنسبة لقوة عالمية مثل الصين التي تمنحها أدوات مالية رائدة من قبيل اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية (BCS) . ولئن تمتاز تونس بموقع جغرافي استراتيجي على مفترق الطّرق بين أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، إلا أنها تفتقر إلى ثقل اقتصادي مماثل؛ حيث لا يمتلك اقتصادها نفس الجاذبية بالنسبة للصين، فهو اقتصاد سماته الاعتماد على الواردات الأساسية مثل النفط والمنتجات الغذائية الأساسية وضعف تنوّع القطاع الصناعي والتبعية الشديدة للأسواق الأوروبية. لذا فإننا نقترح إجراء فحصٍ نقديّ للمزايا والعوائق الهيكلية في تونس بناءً على تحليلنا المعمّق للتجارب الأفريقية في مجال مبادلات العملات الثنائية (BCS) مع الصين. وباعتبار رأي تونس بنفسها عن صندوق النّقد الدولي وإبدائها ريبة بشأن شركائها الغربيين التقليديين، فإنّنا سنعكف على تحليل العوامل الهيكلية التي قد تدعم أو تَحدُّ من تعزيز تونس لتعاونها مع الصين. وإنّما نهدف بذلك إلى تحديد الآفاق الاستراتيجية لاعتماد فعّال لآليات مبادلة العملات الثنائية في سبيل تعزيز المرونة الاقتصادية الوطنية.

1- وضع العلاقات الصينية التونسية

ما فتئت العلاقات الديبلوماسية الصينية التونسية تتطوّر[32]؛ إذ شهدت تلك العلاقات تحسّنًا بعد توتّر في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة بسبب موقفه المناوئ للشيوعية والمؤيد للغرب، لتُقام علاقات تجارية بين البلدين في العام 1958 تلاها إنشاء "اللجنة الصينية التونسية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي" عام 1983. كما شهدت هذه العلاقات مزيدًا من الاستقرار في عهد زين العابدين بن علي، حيث تواترت الزيارات الرسمية رفيعة المستوى على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية. ثمّ اتبعت الصين بعد ثورة 2011 مقاربة حذرة ولكن إيجابيّة تجاه التحوّل السياسي والاقتصادي في تونس قوامها الاحترام المتبادل وعدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية. وقد رفعت هذه الدينامية المستجدّة من أهمّية تونس في نظر بكين عقب انتخاب قيس سعيد رئيسا في العام 2019 وتنامي مشاعر الرّيبة بالشّركاء الغربيين التقليديين، إضافة إلى سعي حثيث وملحوظ لتحقيق الاستقلالية. ولئن تظلّ العلاقات بين البلدين متواضعة من حيث نطاقها، إلّا أنّها علاقات وديّة ومُصانة.

32 مدير موقع كابيتاليس Kapitalis "وجود الصين في تونس: ما هو مداه وما مستقبله؟" موقع كابيتاليس الإخباري، 8 أفريل 2024.مدير موقع كابيتاليس ، "وجود الصين في تونس: ما هو مداه وما مستقبله؟" موقع كابيتاليس Kapitalis الإخباري، 8 أفريل 2024
https://kapitalis.com/tunisie/2024/04/08/presence-de-la-chine-en-tunisie-jusquou-va-t-elle-et-ou-va-t-elle/

رسم بياني رقم 1: تطوّر الواردات التونسية من الصين
ما بين 1991 إلى 2022

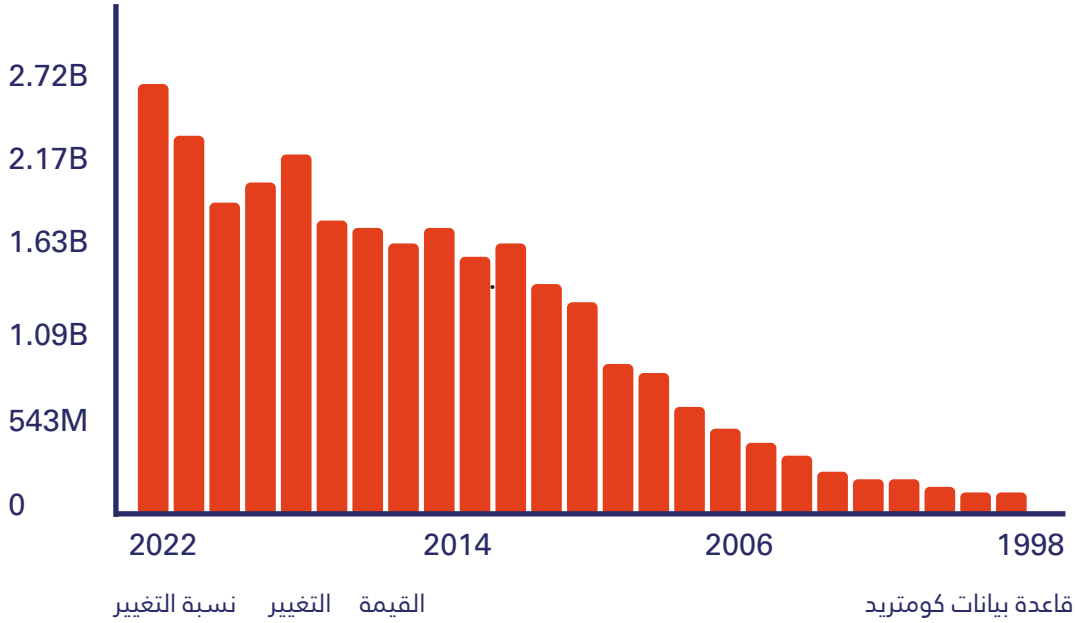

المصادر: بيانات 2024. بيانات تاريخية من 1991 إلى 2022
https://tradingeconomics.com/tunisia/imports/china.

يعاني الاقتصاد التونسي على الصعيد التجاري من تبعيّة شديدة لفرنسا والاتحاد الأوروبي؛ حيث تظل العلاقات التجارية لتونس مُشكّلة إلى حدّ كبير وفق المصالح الاستعمارية التاريخية. إنّها ديناميّة لا تزال تؤثّر بصورة بالغة على المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية في البلاد. ولئن تكون السوق الأوروبية المقصد الرئيسي للصادرات والواردات التونسية، إلاّ أن الصين أصبحت شريكاً تجارياً مهماً لتونس باعتبار مثابرتها على منافسة الاتّحاد الأوروبي. وقد وقّعت الصين وتونس منذ العام 1958 العديد من الاتفاقيات التجارية التي دُعِّمَت بآليات من قبيل منتدى التعاون الصيني التونسي ومنتدى الاستثمار والتجارة التونسي الصيني؛ وقد ساهمت هذه المبادرات في إنشاء مشاريع بنية تحتية، لا سيما بناء الطرق السيّارة والموانئ، لتواصل العلاقات التجارية بين البلدين بذلك تطوّرها. إلا أن المبادلات التجارية بين البلدين لا تزال محدودة وغير متوازنة مقارنة بدول أفريقية أخرى؛ فقد سجّل الميزان التجاري التونسي في العام 2022 عجزًا ملحوظًا في المبادلات مع الصين، حيث لم تتجاوز الصادرات التونسية 42،874 مليون دولار مقابل واردات من الصين بلغت قيمتها الإجمالية 2،792 مليار دولار ومثّلت 10.47٪ من إجمالي الواردات التونسية. لقد جعل ذلك من الصين ثاني أكبر مُوَرِّد لتونس[33] بعد إيطاليا، متقدّمة بذلك على فرنسا بفارق ضئيل.

33 برنامج حلول التجارة العالمية المتكاملة،(World Integrated Trade Solution) WITS الميزان التجاري التونسي، الصادرات والواردات حسب البلد 2022 | بيانات البرنامج. إطّلع على الموقع بتاريخ 11 مارس 2025 #https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/TUN/Year/2022/TradeFlow/EXPIMP/Partner/by-country

أمّا طبيعة المبادلات التجارية بين تونس والصين فتعكس تفاوتًا ملحوظًا، حيث تتركّب واردات تونس من الصين بالأساس من المنتجات المصنّعة والمعدات إلكترونية والمنسوجات، في ما تكاد تقتصر الصّادرات التونسية إلى الصين على المواد الخام مثل الفوسفات وبعض المنتجات الزراعية. ومثّلت في المقابل صادرات تونس إلى أوروبا 77% من إجمالي صادرات البلاد قبل انضمامها لمبادرة الحزام والطريق الصينية في العام 2018. وتكشف هذه الديناميّة عن تبعيّة هيكليّة للاتحاد الأوروبي فرضتها اتفاقيات الشراكة المُوَقّعة منذ التسعينيات، والتي أبّدت نموذج المبادلات التجارية المرتكز على استيراد المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، مقابل تواصل تصدير المنتجات شبه المُصنّعة.

رسم بياني رقم 2: جدول مقارنة بين التجارة الصينية والتونسية والأوروبية ما بين 2014 و2018

(مليار دولار، ما لم يُذكر خلاف ذلك)	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات من الصين	1.24	1.24	1.30	1.30	1.40
إجمالي الواردات	38.07	30.88	29.86	32.43	34.66
الواردات من الصين / الإجمالي (%)	3.25	4.01	4.34	4.09	4.08
الواردات من الاتحاد الأوروبي	n/d	n/d	13.33	14.00	14.50*
الواردات من الاتحاد الأوروبي / الإجمالي (%)	n/d	n/d	44.66	43.17	41.83*
الصادرات إلى الصين	0.21	0.18	0.14	0.20	0.19
إجمالي الصادرات	16.63	14.36	13.95	14.68	16.38
الصادرات إلى الصين / الإجمالي (%)	1.27	1.31	0.99	1.35	1.19
الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	n/d	n/d	12.89	13.22	12.63*
الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي / الإجمالي (%)	n/d	n/d	92.4	90.07	77.1*

المصدر: زوبير، يحيى ح. "توسيع العلاقات الصينية–المغاربية". برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبراير 2020
https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/CHHJ7839-SinoMaghreb-Relations-WEB.pdf

رسم بياني رقم 3: الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني
في تونس والمغرب (بالمليون دولار)

المغرب	تونس	
4,31	1.56	**2003**
9,06	1,28	**2004**
20,59	2,15	**2005**
27,01	3,91	**2006**
29,65	3,57	**2007**
28,06	3,57	**2008**
48,78	2,27	**2009**
55,85	2,53	**2010**
89,48	6,29	**2011**
95,22	5,69	**2012**
102,96	13,86	**2013**
114,44	14,56	**2014**
156,29	20,84	**2015**
162,7	16,3	**2016**
318,21	15,08	**2017**

المصدر: زوبير، يحيى ح. توسّع العلاقات الصينية-المغاربية. برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبراير 2020
https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/CHHJ7839-SinoMaghreb-Relations-WEB.pdf

تمّ الاحتساب باستخدام بيانات من مبادرة الأبحاث حول الصين وأفريقيا بجامعة جونز هوبكنز (دون تاريخ)،"تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الدول الأفريقية"
http://www.sais-cari.org/s/FDIData_04Mar2019.xlsx

عملت تونس منذ العام 2018 على تعزيز تعاونها من خلال الانضمام إلى مبادرة طريق الحرير (BRI) الجديد والبنك الآسيوي للاستثمار، إضافة إلى إبرام اتّفاقيات تهدف إلى جذب الاستثمارات الصينية في مجال البنية التحتية بشكل مخصوص. وتبرز الرّسوم البيانية (الرّسم البياني رقم 4 تحديدًا) ارتفاع حجم المبادلات التجاريّة بين الصين وتونس منذ ذلك التاريخ. بيد أن عددًا من المشاريع (على غرار إنشاء مناطق تجارة حرّة) لا تزال غير مكتملة على الرغم من هذه الطموحات. كما تظل الأدفاق السياحية الصينية محدودة رغم نموّها بفضل إلغاء التأشيرات منذ العام2017[34]، وذلك عائد لغياب رحلات جويّة مباشرة بين البلدين.

2-المشاريع الثنائية القائمة في إطار مبادرة الحزام والطريق (BRI)

أبرمت الوفود التونسية خلال قمّة منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) في بكين في سبتمبر 2018 اتفاقيات مع الصين تتعلّق بمشاريع استراتيجية متنوعة في إطار مبادرة الحزام والطريق (BRI)؛ ومنها مشروع ضخم لبناء خط سكة حديدية يربط بين ولاية مدنين الثرية بالموارد المعدنية وولاية قابس بوصفها مركز الصناعات البتروكيماوية وتحويل الفوسفات ومعتمديّة جرجيس. وسيهدف هذا الخطّ الحديدي إلى تسهيل نقل المواد الخام والمنتجات المُصَنّعةِ وتحفيز التنمية الاقتصادية بالمناطق المذكورة. إلّا أن الصعوبات المالية والسياسية التي تعيشها تونس قد عطّلت هذا المشروع. كما تدعم الصين إنشاء

34 المرصد الفرنسي لطريق الحرير الجديد (Observatoire Français des Nouvelles Routes de la Soie) "التواجد الصيني في تونس؛ نشأة تعاون طموح" 21 جانفي 2024
https://observatoirenrs.com/2024/01/21/tunisie-chine-la-genese-une-cooperation-ambitieuse/

مصنع لإنتاج السيارات من قبل شركة SAIC Motor Corporation Ltd, وهي شركة صينية مملوكة للدولة، حيث يندرج إنشاء هذا المصنع المُخَصَّص لتصنيع السيارات وتصديرها إلى دول البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا في إطار الاستراتيجية الصينية الرامية إلى تعزيز حضورها الصناعي في القارّة الأفريقية[35]. وتظل الطاقة الشمسية في تونس موضع اهتمام ثانويّ ولكن ذا وجاهة، فقد لجأت تونس للاستعانة بالخبرات الصينية في تطوير محطة للطاقة الشمسية نظرا للإمكانات الهائلة غير المستغلّة في هذا المجال. وتعتزم تونس إنشاء محطات للطاقة الشمسية بقدرة توليد إجماليّة لا تقلّ عن 835 ميغاواط بحلول العام 2030، مما يشير لرغبتها في تنويع مصادر الطاقة وعزمها على تطوير قدراتها في مجال إنتاج الطاقة المتجددة.

رسم بيانيّ رقم 4: تطوّر حجم المبادلات التجارية بين الصين وتونس
ما بين 2015 و2022 (بالمليون دولار)

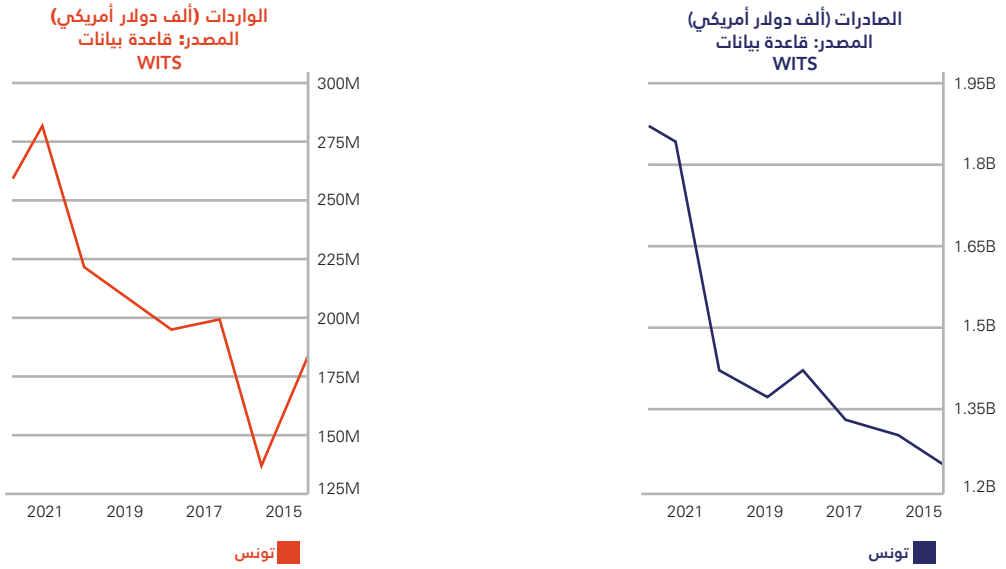

المصدر: واردات الصين من المنتجات التونسية (بالألف دولار أمريكي) 2015–2022 | بيانات WITS
https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/StartYear/2015/EndYear/2022/TradeFlow/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/TUN/Product/Total#.

3- مزايا تونس؛ أهمّية جيوسياسيّة استراتيجيّة

تحظى تونس، شأنها شأن المغرب وجنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا، بميزة جوهرية تتفوّق بها على البلدان الأفريقية الأخرى في مسألة إبرام اتفاقيات مبادلة العملات الثنائيّة؛ إذ تمتلك هذه البلدان عملات سيادية تمنحها مرونة تمتاز بها عن دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) التي تعتمد الفرنك الأفريقي (CFA). ويُعتبرُ جمود الاتّحادات النقدية عقبة رئيسية تعترض إبرام اتفاقيات مبادلة العملات.
كما يوفّر قطاع الفوسفات في تونس إمكانية تعاون واعدة باعتبار اهتمام الصّين بالمعادن الاستراتيجية الحيويّة لاقتصادها على غرار فوسفات الكالسيوم الذي تمتلك المغرب احتياطيات ضخمة منه، وغيره من المعادن الاستراتيجية كالنحاس والزنك (في المغرب) والمنغنيز والذهب والتيتانيوم (في جنوب أفريقيا). وتُظهر الشركات الصينية اهتمامًا باستغلال منجم فوسفات "سراورتان"، مما قد يجعل من تونس مركزًا إقليميًّا رئيسيًّا لإنتاج هذه المادة الخام الحيوية بالنسبة للصين (الأسمدة الفوسفاتيّة).

كما تكتسب تونس (على شاكلة المغرب ومصر[36]) مكانة جيوسياسية مهمة لدى الصين بفضل موقعها الاستراتيجي كملتقى طرق في أفريقيا وبحكم مكانتها في العالم العربي الإسلامي وقربها الجغرافي من أوروبا[37]. وقد زاد انضمام تونس لمبادرة الحزام والطريق (BRI) من جاذبيّتها لدى الصّين التي ترى فيها نقطة ارتكاز استراتيجية لدمج دول المغرب العربي في الشقّ البحري للمبادرة. ويُعدُّ ميناء بنزرت الواقع على تقاطع شبكة كابلات الألياف الضوئية البحرية مكسباً رئيسياً للصين، إذ تسعى إلى تدعيم بنيتها

35 يحيى ح. زبير، "تطوير العلاقات الصينية المغاربية" برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيفري 2020
https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/CHHJ7839-SinoMaghreb-Relations-WEB.pdf
36 تمتاز كلّ من مصر (بفضل قناة السويس) والمغرب (بفضل مضيق جبل طارق) بموقع استراتيجي حيويّ بالنّسبة لسلاسل التوريد الصينية
37 موردكاي شازيزا «علاقات التعاون الودية بين الصين وتونس في عصر مبادرة طريق الحرير الجديد» مجلّة Journal of Balkan and Near Eastern Studies المجلّد 23، العدد 2، مارس 2021، ص 301 ـ 320. منشورات Taylor & Francis Online و NEJM https://doi.org/10.1080/19448953.2021.1872013

التحتية اللوجستية في البحر الأبيض المتوسط[38].

تسعى تونس إلى حفظ استقلاليّة قرارها السياسي وسيادتها الاقتصادية على غرار جنوب أفريقيا المعارضة تاريخيّاً لصندوق النقد الدولي والساعية جاهدةً إلى تجاوزه باللّجوء إلى الآليات التي تتيحها مجموعة بريكس؛ إذ رفضت تونس اتفاقية القرض الذي عرضه صندوق النقد الدولي في العام 2023 بسبب اشتراط تنفيذ سياسات تقشّف مرفوضة شعبياً، في حين استخدمت مصر والمغرب آلية مبادلة العملات الثنائية كمكمّل أو دعامة للتمويل التقليدي الممنوح من صندوق النقد الدولي.

يتيح تعزيز التعاون مع الصين تنوّعًا جيوسياسيًا وماليًا جدّ ضروريّ لتونس في وقت تتوتّر فيه علاقاتها مع الغرب، لا سيما وأنّها تدعم التصوّر الصيني لـ "نظام عالمي متعدد الأقطاب". ويقوّي هذا الدعم الدبلوماسي موقف تونس في المنتديات الإقليمية (من قبيل منتدى التعاون الصيني العربي CASCF ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي FOCAC). تواجه تونس في المقابل تحدّيات اقتصادية جمّة أبرزها ارتفاع الدين العام (الذي بلغ 83% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024) وركود معدّلات النموّ الاقتصادي عند مستويات منخفضة للغاية (قُدّرت بـ1،4% في العام 2024) الذي اقترن بنسبة تضخّم بلغت 7.0٪ في العام 2024؛ لم يعد بذلك خيار مبادلات العملات الثنائية BCS محض ترف، بل صار ضرورة استراتيجية لتحقيق البلاد استقرارها المالي.

4- العوائق القائمة؛ وإن كانت غير مستعصية

ينجم الفشل في إبرام اتفاقية مبادلة عملات ثنائية بين تونس والصين عن عدّة عوائق تحول دون الاستفادة من مزاياها الكامنة؛ وأولى تلك العوائق تواصل ضعف حجم المبادلات التجارية بين البلدين (المُقدّر بحوالي 1.5 مليار دولار في العام 2022)، ممّا يبدّد فعالية مثل هذه الاتفاقية خاصة وأنّ اليوان لا يُستخدمَ على نطاق واسع في معاملات تونس الماليّة الخارجيّة. وينضاف إلى ذلك أن الديون الخارجية لا تزال مقوّمة بالدولار واليورو إلى حدّ كبير، وهي نقطة ضعف تتشاركها القارة بأكملها؛ إذ تحدُّ الحاجة إلى العملات الصّعبة لسداد الديون الخارجية واستيراد السلع الأساسية من إمكانية اللجوء إلى مبادلة العملات باليوان. وأمّا العامل الثاني فيتعلّق بالاضطرابات السياسية والاقتصادية والتوتّرات الاجتماعية في تونس التي قد تثني الصّين عن عقد شراكة مع الدولة التونسية مخافة مخاطر التخلّف عن السداد أو مواجهة صعوبات في التّطبيق. كما أنّ تونس تواجه منافسة إقليمية أفريقية؛ إذ تُعَدُّ الدّول الغنية بالموارد الطبيعية وذات الأسواق الأكبر مثل نيجيريا والمغرب شركاء أكفأ بالنسبة لبكين. ولئن كان لتونس مزايا مماثلة لتلك التي تتمتّع بها المغرب أو مصر (من قبيل الفسفاط والموقع الجغرافي)، إلّا أنّها لا تملك ذات الثّقل الاقتصادي الهامّ أو الموارد الاستراتيجية التي تضاهي النّفط في نيجيريا أو قاعدة الإنتاج الصناعي في جنوب أفريقيا. وأمّا العامل الثالث فهو متعلّق بتبعية تونس التاريخيّة للاتحاد الأوروبي؛ فلئن تظهر المعطيات نموًّا في حجم المبادلات التجاريّة مع الصين (الرّسم البياني رقم 4)، إلّا أن ذلك يظلّ غير كافٍ لحثّ الصين على عقد شراكة اقتصادية شاملة في السياق الحالي. ويفيد هذا الضعف الهيكلي، مقترناً بانعدام الاستقرار السياسي والمنافسة الإقليمية، بأنّ تونس غير ذات أولوية بالنسبة للصين وأن أيّ اتفاقية محتملة لمبادلة العملات الثنائية BCS لن تكون كفيلة بذاتها بمعالجة الأسباب الجذرية لتبعيّة الاقتصاد التونسيّ. كما أوضحت تجربة نيجيريا أنّ العجز التجاري الكبير النّاجم عن استيراد المنتجات المُصنّعة من الصين بالأساس يُمكن أن يقوّض فوائد مبادلة العملات بسبب الضّغط المستمرّ على العملة المحليّة المُفضي إلى مزيد تراجع قيمتها. ويعني ضعف التّنويع وغياب تصنيع المنتجات المُعدّة للتصدير في تونس أن العجز التجاري مُستحكم بحيث يتعذّر تداركه بمجرد اعتماد أداة توفير السّيولة.

ينبغي على تونس في حال عزمت توقيع اتفاقية مبادلة عملات ثنائية BCS التّفاوض في اتّجاه الحرص على أن تكمّل تلك الاتفاقيّة رؤية أشمل لتعاون متوازن ومتوافق مع المصالح الوطنية؛ ونعني بذلك الحرص على تنويع قاعدة الإنتاج الصناعي وشركاء تونس الاستراتيجيين وتعزيز مرونة الاقتصاد التونسيّ. إنّ تلك استراتيجية كفيلة بأن تتيح لتونس مضاعفة مزايا اتفاقيّة مبادلة العملات الثنائية بالتّوازي مع تعزيز السيادة الاقتصاديّة.

38 لمين غانمي، "تونس تنضم إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية في سعيها لتنويع التجارة والاستثمار" صحيفة The Arab Weekly
https://thearabweekly.com/tunisia-joins-chinas-belt-and-road-initiative-it-seeks-diversify-trade-investment

5- الانتقال إلى اقتصاد مرن في تونس: التنويع الصناعي والتكنولوجيا ورأس المال البشري والشّراكات الاستراتيجية

تَمُرُّ البلدان الأفريقية وتونس على وجه الخصوص بمرحلة حاسمة من تطوّرها الاقتصادي، مما يتيح فرصة فريدة للاستفادة من التغيرات الجيوسياسية العالمية الأخيرة لتحقيق نموّ يُحدث نقلة نوعيّة. ولا بُدَّ لتونس من انتهاج مقاربة متعددة الأبعاد تشمل التنويع الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا وتكوين الشّراكات الاستراتيجية كي تتمكّن من كسر طوق التبعية الذي طالما عطّل مسيرتها التنموية.

تجدر الإشارة في البدء إلى التنويع الاقتصادي بوصفه مسألة بالغة الأهميّة. ومن ثمّة ينبغي على تونس تجاوز التّعويل التقليدي على قطاعات مثل الزراعة المُوجَّهَة للتصدير بدلاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي والسياحة؛ فهما قطاعان وإن كانا مهمين من حيث جلب العملة الصعبة، إلا أنهما غالباً ما يجعلان الاقتصاد عرضة للصّدمات الخارجية ويعيقان الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية. كما يُخوّلُ لتونس أن تخلق إطاراً اقتصادياً أكثر قدرة على الصمود من خلال الاستثمار في الصناعات الناشئة مثل تصنيع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا العالية المُوجَّهة نحو تحقيق المرونة المناخية والزراعية؛ ويشمل ذلك تطوير قطاعات صناعية مُتخصّصة تُركّز على الاحتياجات الاستراتيجية للبلاد مثل الطب وتجمّعات الابتكارات الهادفة إلى تعزيز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ والهندسة المعمارية المستدامة والرّسكلة. ختامًا يُعدُّ تبنّي التحوّل الرقمي شرطًا مسبقًا لترسيخ مكانة تونس كقوة رائدة في القارة الأفريقية؛ إذ تُتاحُ الاستفادة من الاقتصاد الرقمي المتنامي وإمكاناته الهامّة في مجال تحفيز النمو الاقتصادي والابتكار من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتشجيع ريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا.

لن يَحُدَّ مثل هذا التغيير في نموذج النمو ومنوال التنمية من التعرّض لتقلّبات السوق العالمية وحسب، بل سيسهم كذلك في خلق فرص عمل للشباب من حملة الشهادات الجامعية، مما يُعزز القدرة على الصمود ويقلّلُ من مواطن الضعف ويمنح المجتمعات المحلية قدرًا أكبر من الاستقلالية.

كما ينبغي أن يكون تطوير الكفاءات من خلال التّعليم مسعى آخر لا غنى عنه؛ إذ يوفّر الشّباب لتونس ميزة ديموغرافية هائلة رغم مواجهة العديد منهم صعوبات في تحصيل تعليم ذي جودة والحصول على فرص عمل. ويمكن بذلك لتونس أن تزوّد قوّتها العاملة بالمؤهلات اللازمة لتحقيق الازدهار في اقتصاد عالمي سريع التغير وتلبية احتياجات سكّانها من خلال إيلاء الأولوية للإصلاحات التعليمية التي تتماشى مع احتياجات البلاد وتعزيز برامج التكوين المهني التي تخدم أهدافها الاستراتيجية، عوضًا عن تلبية احتياجات سوق العمل الأوروبية. إن هكذا استثمار في الموارد البشرية والتكنولوجيات والصناعات ذات القيمة المضافة العالية سوف لن يقتصر على تنمية الإمكانات الفردية، بل سوف يرفع الإنتاجية والقدرة التنافسية الوطنيّة.

يمكن أن تستفيد تونس في هذا المجال من الشراكات الاستراتيجية مع الصين، شريطة تسهيل نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة بما يساهم في تعزيز مسار النمو الاقتصادي في البلاد. كما أن الانضمام إلى اتفاقيات تجارية إقليمية أفريقية يمكن أن يخفّف من حدة التبعية للأسواق الخارجية، وهو ما سيسهم في بناء اقتصاد أكثر اكتفاءً ذاتياً ويمكّن من امتلاك ثقل اقتصادي تفتقر إليه تونس حاليًّا.

نخلص في الختام إلى أنّ لتونس إمكانية التحرّر من دوامة التبعية من خلال استغلال استراتيجي للتغيرات العالمية الرّاهنة. كما يمكن أن تستهلّ تونس المسير على طريق مستقبل مُستدام ومزدهر من خلال التنويع الاقتصادي والاستثمار في التعليم وإقامة الشراكات الاستراتيجية وتحقيق التحوّل الرقمي؛ لتكون بذلك سبّاقة في إرساء نموذج تحتذي به الدُّول الأفريقية الأخرى.

III - خاتمة

باتت اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية (Bilateral Currency Swaps BCS) مكونًا أساسيًا في شبكة الأمان المالي العالمية، حيث توفر مزيدًا من الحماية ضد تقلبات أسعار العملات الدولية. ولئن ظلت اتفاقيات مبادلة العملات محصورة إلى حد كبير بين البنوك المركزية الكبرى في الشمال، بما يخلق فرصًا غير متكافئة للاستفادة من آليات السيولة الدولية، فقد عملت الصين تدريجيًا على توسيع شبكة مبادلة العملات الخاصة بها لتشمل عدة بلدان في الجنوب. وقد استفادت بعض البلدان الأفريقية من هذا التوسّع في تعزيز علاقاتها التجارية والمالية مع بكين، حيث تُعدُّ اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية أداة من ضمن مجموعة أدوات أخرى للتّقييم والتنويع المالي. وتدفع هذه الاتفاقيات بطرحها بديلًا لشروط صندوق النقد الدولي الصارمة المؤسسات المالية التقليدية إلى إعادة النظر في مناهجها وتقديم تمويل أكثر مرونة وملاءمة لاحتياجات البلدان الأفريقية؛ لتعزّز بذلك هذه المنافسة النّافعة القدرة والموقف التفاوضيّ للدّول الأفريقيّة وتحفّز تعاونًا دوليًّا أكثر توازناً.

لقد أثبتت مبادلات العملات الثنائية (BCS)إمكاناتها في دول أفريقية مثل مصر ونيجيريا والمغرب، حيث خفّفت الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي وعزّزت العلاقات التجارية مع الصين. ولكن تونس ما انفكّت تواجه عدة قيود هيكلية منها تواضع حجم المبادلات التجارية مع الصين وغياب نسبيّ للاستقرار السياسي ومنافسة إقليمية وازنة. ولا يبدو ممكنا تذليل هذه التحدّيات إلّا من خلال استراتيجية أكثر شمولا سبق لنا مناقشتها في القسم المتعلق بمرونة الاقتصاد التونسي حين خلصنا إلى اعتبار تنويع القطاعات الاقتصادية والاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الشراكات الاستراتيجية أولويّات ظاهرة. ويمكن في هذا السياق أن يكون نظام مبادلة العملات الثنائية الصيني رافدًا للتّمويل طويل الأجل؛ حيث يوفّر فرصة استراتيجية لتنويع الشراكات المالية والحدّ من التبعيّة للمؤسسات الغربية، ليدعم بذلك تونس في انتقالها الاقتصادي.

وتنطوي مع ذلك هذه الاتفاقيات على مخاطر ضمنيّة غالبًا ما تكون موضع نقاش بين الخبراء؛ إذ يرى البعض أن مبادلة العملات قد تفضي إلى إدامة الديناميات الاقتصادية غير المتكافئة، فضلا عن المخاطر المتعلّقة بانتقال تقلّبات الأسعار بين العملات المرتبطة في إطار المُبادلات الثنائية. ولذا يتوجّب اتّباع منهج "متعدّد الجوانب" قائم على بناء علاقات مع العديد من الجهات الفاعلة لصون الاستقلالية وتفادي الاستجارة من رمضاء نظام تبعيّة بنار تبعيّة آخر؛ إذ يتعدّى المقصد إيجاد مصادر تمويل لتجاوز حالات الطوارئ نحو توفير مجموعة متنوّعة من الموارد المالية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات التنمية المعتمدة على الذّات. كما يتعيّن أن تجمع هذه الاستراتيجيات بين تلبية الاحتياجات في مجال التّصنيع وتعزيز السيادة الغذائيّة والطاقيّة. وبتضافر هذه الجهود، إنّ من الممكن للدول الأفريقية (ومن بينها تونس) إذا ما تضافرت هذه الجهود أن تبني دفاعات ماليّة أكثر صلابة وأن تفرض سيادتها الاقتصادية في مواجهة ضغوطات الجهات المانحة الدوليّة.

قائمة المراجع

وكالة إيكوفين للأخبار الاقتصادية الأفريقية، "المغرب والصين يوقعان اتفاقية مبادلة عملات بقيمة 1.54 مليار دولار" اطُّلِعَ على المقال بتاريخ 17 أكتوبر 2024
https://www.ecofinagency.com/finance/1305-34377-morocco-and-china-sign-1-54bn-currency-swap-agreement

ريتشارد آسانتي وديبرا إيمانويل "العلاقات بين الصين وأفريقيا: أتطبخُ الصين غداء القارّة أم تلتهمه؟" 2017

"بولين بورجون و جيروم غارد "مبادلة العملات بين البنوك المركزية: طريقة جديدة لضبط النظام النقدي الدولي نشر Les Dossiers du CERI ديسمبر 2012، ص. 1 -9

عمر شفيق وعلي بن الضب، "مبادلات العملات الثنائية BCS الوضع العالمي ومدى الجدوى في البلدان العربية" أوت 2024

سميرة شاكر "الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الهيكلي: الحالة التونسيّة" المجلّد 10، العدد الأوّل، جانفي 2008، ص. 62 ـ 151 (إحالة مرجعيّة) https://doi.org/10.7202/301393ar

موردكاي شازيزا علاقات التعاون الودية بين الصين وتونس في عصر مبادرة طريق الحرير الجديد ، المجلّد 23، العدد 2، مارس 2021، ص 301 ـ 320. منشورات

موردكاي شازيزا علاقات التعاون الودية بين الصين وتونس في عصر مبادرة طريق الحرير الجديد ، المجلّد 23، العدد 2، مارس 2021، ص 301 ـ 320. منشورات https://doi.org/10.1080/19448953.2021.1872013

وكالة رويترز، الصين توقّع اتفاقية ثنائية لمبادلة العملات بقيمة 18 مليار يوان لمدة 3 سنوات مع مصر 6 ديسمبر 2016
https://www.reuters.com/article/business/finance/china-signs-3-yr-18-bln-yuan-bilateral-currency-swap-with-egypt-idUSKBN13V0ZC/

اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية الصينية اِطُّلعَ على المقال البحثي بتاريخ 25 سبتمبر 2024
https://doi.org/10.1177/0009445515627210

لماذا عُقدت الشراكة الاستراتيجية بين الصين وتونس الآن؟" اِطُّلعَ على الورقة بتاريخ 27 سبتمبر 2024"
https://epc.ae/en/details/featured/china-tunisia-strategic-partnership-why-now-

صحيفة لوموند، "استثمارات صينية بقيمة 80 مليار دولار في قطاع النفط النيجيري". اطُّلِع على المقال في 24 أكتوبر 2024
https://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/07/01/des-investissements-chinois-de-80-milliards-de-dollars-pour-le-petrole-nigerian_4962178_3212.html

مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، "مصر والصين توقعان اتفاقية لمبادلة العملات بقيمة 2.62 مليار دولار أمريكي" اِطُّلع على البيان بتاريخ 17 أكتوبر 2024
https://english.www.gov.cn/news/international_exchanges/2016/12/07/content_281475510022956.html

وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، (مصر). اطُّلع على الموقع بتاريخ 17 أكتوبر 2024
https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2913_665441/2813_663616/

الآلات الكهربائية والإلكترونية تجارة المنتجات: المصدّرون والمستوردون" مرصد التعقيد الاقتصادي اِطُّلعَ على المعطيات بتاريخ 14 نوفمبر 2024 https://oec.world/en/profile/hs/electrical-machinery-and-electronics

أوبيا مامادوبويك إيمانويل "مبادلة العملات بين نيجيريا والصين وانهيار العملة النيجيرية" 2021

جون أفريك، "الرئيس الصيني شي جين بينغ يوقّع في مصر عقودًا بقيمة 15 مليار دولار" اِطُّلعَ على المقال بتاريخ 17 أكتوبر 2024
https://www.jeuneafrique.com/295826/economie-entreprises/egypte-president-chinois-xi-jinping-signe-15-milliards-de-dollars-de-contrats/

نيف هوريش "الصين والمغرب: شراكةٌ غير مُرجَّحة؟" مجلّة العلاقات الدولية الالكترونية جانوس.نت، ص. 289 ـ 294
https://janusnet-ojs.autonoma.pt/index.php/janus/article/view/28https://researchers.westernsydney.edu.au/

سيباستيان هورن وأخرون، "الصين بوصفها مُقرضًا دوليًّا يُلجأ إليه كملاذ أخير" منشورات 2023

صفحة المرصد التونسي للاقتصاد OTE على موقع فيسبوك، "المرصد التونسي للاقتصاد يقترح بدائل للتمويلات التي يقدّمها صندوق النقد الدولي
https://www.facebook.com/ObsTunEco, 27 février 2023
https://www.economie-tunisie.org/fr/lote-propose-des-alternatives-au-financement-du-fmi-1-3

سلمى حسين وآخرون، "الأزمات الاقتصادية المتعاقبة في مصر: تأثير صندوق النقد الدولي وسبل الوصول إلى سياسات نقدية وغذائية واجتماعية عادلة"، مبادرة الإصلاح العربي، أفريل 2024 https://shorturl.at/YzzfI

"مدير موقع كابيتاليس Kapitalis "وجود الصين في تونس: إلى أي مدى وصل وإلى أين يتجه؟
موقع كابيتاليس الإخباري، 8 أفريل 2024
https://kapitalis.com/tunisie/2024/04/08/presence-de-la-chine-en-tunisie-jusquou-va-t-elle-et-ou-va-t-elle/

شبكة أفريكا نيوز Africanews الإخبارية، "الانطلاق في بناء أعلى برج في أفريقيا في المغرب اِطُّلع على المقال بتاريخ 24
https://fr.africanews.com/2018/11/02/la-construction-de-la-plus-haute-tour-d-afrique-lancee-au-maroc//

محمد ماهر ومحمد فريد، "تنامي النفوذ الصيني في مصر: الدلائل والعواقب"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. اطُّلع على ورقة تحليل السياسات بتاريخ 17 أكتوبر 2024
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/growth-chinese-influence-egypt-signs-and-consequences

ميدل إيست آي "هل يمكن لمصر أن تلعب دوراً في إمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة؟ جانفي 2022، النسخة الفرنسية لموقع "ميدل إيست آي. اطُّلِعَ على المقال بتاريخ 17 أكتوبر 2024
https://www.middleeasteye.net/fr/decryptages/egypte-approvisionnement-energetique-union-europeenne-gaz

صندوق النقد الدولي، "المغرب–خبراء الصندوق يجرون مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 ومناقشات المراجعة الأولى بمقتضى اتفاق "خط الوقاية والسيولة". اطُّلعَ على المقال بتاريخ 24 أكتوبر 2024
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/12/01/PR16533-Morocco-IMF-Staff-Completes-2016-Article-IV-Consultation-First-Review-of-PLL

كاميل ماكير "كيف تعمل الصّين على تدويل عملتها؟" ، المجلّد عدد 102، العدد الثّاني، ماي 2024، ص. 8 ـ 18

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، "المغرب والصين يوقعان خطة مشتركة لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق". اِطُّلِع على البيان بتاريخ 24 أكتوبر 2024 https://shorturl.at/trtmk

مجلّة ذا ديبلومات الإخبارية الإلكترونية، "هل تكون المغرب بوّابة الصين إلى أفريقيا؟"اِطُّلِع على المقال بتاريخ 17 أكتوبر 2024
https://thediplomat.com/2017/03/morocco-chinas-gateway-to-africa/

هوب موسى ـ آشيكي "فشل اتفاق تبادل العملات بين نيجيريا والصين في تثبيت سعر صرف النيرة بعد 5 سنوات"بيزنس داي ان جي 12 أفريل 2023
https://businessday.ng/business-economy/article/nigeria-china-currency-swap-fails-to-stabilise-naira-5-years-after/

Murau, Steffen, et al. « International Monetary Hierarchy through Emergency US-Dollar Liquidity: A Key Currency Approach ». Competition & Change, vol. 27, no 3-4, juillet 2023, p. 495-515. SAGE Journals
https://doi.org/10.1177/10245294221118661

البنك الدولي، «نيجيريا تواجه آفاق انتعاش اقتصادي هش في عام 2017» اطُّلِع على البيان الصحفي في 18 أكتوبر 2024
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/05/19/nigeria-faces-prospects-of-fragile-economic-recovery-in-2017

Omoruyi, Ehizuelen Michael Mitchell. « Examining the Importance of the Sino-Africa Swap Formula in Creating Backward and Forward Linkages ». Asian Journal of Comparative Politics, vol. 7, no 3, septembre 2022, p. 576-608. SAGE Journals,
https://doi.org/10.1177/2057891120938150

دكتوراه، قسم المحاسبة/إدارة الأعمال/الخدمات المصرفية والمالية، جامعة أليكس إيكويمي الفيدرالية، ندوفو ألايك إيكوو، ولاية إيبوني، نيجيريا وآخرون
©BEIESP DOI:10.35940/Ijrte.F7603.038620/2020 :رقم الاسترجاع 1880
Www.Ijrte.Org :موقع المجلة الإلكتروني

الناشر
Blue Eyes Intelligence Engineering & Sciences Publication
«مبادلة العملات الثنائية بين نيجيريا والصين: التداعيات والآفاق الاقتصادية المتوقعة» (Nigeria and China Bilateral Currency Swap: Perceived Economic Implications and Prospects)، مجلّة International Journal of Recent Technology and Engineering IJRTE، المجلد 8، العدد 6، مارس 2020، ص. 1880 ـ 1891. (إحالة مرجعيّة)
https://doi.org/10.35940/ijrte.F7603.038620

وكالة أسوشيتد برس "مصر تخفض قيمة عملتها بنسبة 48% لتلبية شروط صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار" صحيفة الغارديان، 3 نوفمبر 2016
https://www.theguardian.com/world/2016/nov/03/egypt-devalues-currency-meet-imf-demands-loan

استهلاك الطاقة الأولية حسب الدّول للعام 2023" شركة بيانات السوق والمستهلكين "ستاتيستا" اِطُّلِعَ على المعطيات بتاريخ 21 أكتوبر 2024 /https://www.statista.com/statistics/263455/primary-energy-consumption-of-selected-countries

تقرير لصحيفة بانش Punch النيجيرية، «الصين ونيجيريا تُبرمان اتفاقية مبادلة عملات» بتاريخ 3 ماي 2018
https://punchng.com/china-nigeria-seal-currency-swap-deal/

شفيق بن روين، الخاتمة وقائمة المراجع

جيف رودين Jeff Rudin "جنوب أفريقيا وديون نظام الفصل العنصري الآبارتهايد" الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة 30 نوفمبر 2001 https://www.cadtm.org/L-Afrique-du-Sud-ou-la-dette-de-l

هيلين صالّون "الاقتصاد، نقطة ضعف الرئيس السيسي"، صحيفة لوموند، جانفي 2018، ص. 2

جان بيار سيريني Jean-Pierre Sereni ، "مصر تلقي بنفسها في المجهول"، أوريان 21، 2 فيفري 2017
https://orientxxi.info/magazine/article1698

كي سونغ ولي شيا "اتفاقية المبادلة الثنائية للعملات واعتماد الرنمينبي في التجارة عبر الحدود"، المجلّد عدد 8، جويلية 2020، ص. 1 ـ 19، موقع ريسرش غيت https://doi.org/10.1080/20954816.2020.1780818

معاهدة إنشاء اتفاقية احتياطي الطوارئ لدول مجموعة البريكس" اِطُّلِعَ على نص المعاهدة بتاريخ 21 مارس 2025"
http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-treaty.html

لمين غانمي، "تونس تنضم إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية في سعيها لتنويع التجارة والاستثمار
(Tunisia joins China's Belt and Road Initiative as it seeks to diversify trade, investment)
صحيفة 9 سبتمبر 2018. اِطُّلِعَ على المقال بتاريخ 21 مارس 2025
https://thearabweekly.com/tunisia-joins-chinas-belt-and-road-initiative-it-seeks-diversify-trade-investment

موقع الأخبار الاقتصادية webmanagercenter.com ووليد، "ميزانية 2025: البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد 'أفريكسيم بنك' [المُقرض الرئيسي لتونس] في مواجهة تحدّيات مالية 10 فيفري 2025

https://www.webmanagercenter.com/2025/02/10/540425/budget-2025-afreximbank-principal-bailleur-de-la-tunisie-face-aux-defis-financiers

صوفي وينتجنز Sophie Wintgens "التعاون بين بلدان الجنوب: حالة الصين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية" 2016، ص. 157 ـ 173

ليتشينغ تشانغ Liqing Zhang وكوين يو تاو Kunyu Tao ، "الجوانب الاقتصادية لتدويل الرنمينبي مجلّة Asian Economic Papers المجلد 15، العدد 1، 2016، ص. 104 ـ 123

عمر شفيق وعلي بن الضب، مبادلات العملات الثنائية (BCS) : الوضع العالمي ومدى الجدوى في البلدان العربية
(Bilateral Currency Swaps (BCS): Global situation and relevancy among Arab countries).

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG
مكتب شمال افريقيا